موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" من التغيير غير الدستوري للسلطة حتى 2021

أ. أدهم الشرقاوي (*)

- **مُلخص:**

عند دراسة المنظمات الدولية الإقليمية نجد هناك أكثر من معيار لتقسيم المنظمات الدولية، سواء من حيث النطاق الجغرافي أو من حيث الأهداف أو من حيث السلطات. فمن حيث المعيار الجغرافي تم تقسيمها إلي عالمي تكون عضويته مفتوحة لكل الدول، وإقليمي تكون العضوية فيه مقتصرة علي مجموعة من الدول، كما أن هناك أكثر من معيار للإقليمي فمثلاً معيار ينظر للإقليمي علي أنه تجاور جغرافي، ومعيار ينظر له علي أنه معيار جغرافي سياسي فيضيف للتجاور الجغرافي روابط أخري كالدين واللغة والثقافة، كما أن هناك معيار ثالث أكثر مرونة ينظر للإقليمي علي أنه أي رابطة سواء كانت جغرافية أو سياسية أو ثقافية أو قومية، ومن هنا نجد أن حالات الدراسة ينطبق عليها شرط الإقليمية بمفهومه الشامل سواء كان تجاور جغرافي أو ثقافي أو حتي روابط أخري كالسياسية أو القومية، وقد أكدت الدول الأعضاء في (إيكواس) علي أنها ملتزمة بما ورد في ميثاقي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب وتعزيز وتقوية حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وتعزيز وتوطيد الحكومات الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الدول ذات السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: إيكواس، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

The Position of the Economic Community of West African States "ECOWAS" About The Unconstitutional Change of power Until 2021

Adham El-Sharkawy (*)

- **Abstract**

When studying regional international organizations, we find that there is more than one criterion for dividing international organizations; whether in terms of geographical scope, goals, or powers. In terms of geographical criterion, they are divided into global, in which membership is open to all countries, and regional, in which membership is limited to a group of Countries. There is also more than one criterion for the regional. For example, a criterion that considers the regional as geographical contiguity and a criterion that is seen as a geographical and political criterion, which adds to the geographic proximity other links such as religion, language, and culture. There is also a third, more flexible criterion that looks at regional as any link, whether geographical, political, cultural, or national. Hence, we find that the cases of study apply to the condition of regionalism in its comprehensive sense. Whether it is geographical or cultural juxtaposition, or even other ties such as political or nationalism, The member states of (ECOWAS) have affirmed that they are committed to what is stated in the Charters of the United Nations and the Organization of African Unity (currently the African Union) with regard to economic and social development, the security of peoples, the promotion and strengthening of the freedom of movement of people and the right of residence, the strengthening and consolidation of democratic governments and democratic institutions, and the protection of human rights and freedoms. basic principles, equality between sovereign states, territorial integrity and political independence of member states.

Keywords: ECOWAS, Gambia, Guinea, Guinea Bissau

(*) Doctoral researcher in the Department of Politics and Economics, Faculty of Higher African Studies – Cairo University

- **مقدمة:**

نشأت في أفريقيا الحضارة قديما وعرفت الحكم والسياسة قبل القارات الأخرى، وتعد تجربتها في الحكم والسياسة من أقدم التجارب علي مستوي القارات الخمس، والإنسان الأفريقي بوجه عام عرف السلوك المنظم من ألاف السنين وكان له السبق في المساهمة في تكوين الحضارة وتطورها وقد سعت دول القارة بشكل دائم لتطوير سبل حل الصراعات والخلافات سواء فيما بينها أو حتي داخل حدود الدولة الوطنية، وفي هذا الصدد يتضح أهمية دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في تسوية وحل الصراعات، ذلك لأنها المنظمة الأولي علي مستوي القارة التي صاغت بروتوكولات سواء اقتصادية أو أمنية.

وترجع أهمية الدراسة إلي زيادة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة في غرب أفريقيا وأصبح معه من الضروري الإلمام بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدور الذي تقوم به في مواجهة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة.

وتهدف الدراسة إلي توضيح أهمية دور المنظمات الإقليمية الفرعية في التصدي لحالات التغيير غير الدستوري للسلطة من خلال دراسة موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس).

الأمر الذي يجعل إشكالية الدراسة تتعلق بمدي سلطة المنظمات الدولية الفرعية علي الدول الأعضاء فيها وما إذا كانت لها سيادة تفوق سيادة الدول الأعضاء وهل لديها القدرة علي مواجهة حالات التغيير غير الدستوري للسلطة في محيطها الإقليمي أم أن ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة الدولية.

وتسعي الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده إلي أي مدي تستطيع إيكواس كتنظيم إقليمي فرعي من أن تواجه التغيير غير الدستوري للسلطة في الدول الأعضاء فيها. وسيتم ذلك من خلال بحث التساؤلات التالية :

1. ما أشكال وأثار التغيير غير الدستوري للسلطة ؟

2. ما آلية إيكواس لمنع التغيير غير الدستوري للسلطة ؟

3. ما موقف (إيكواس) من التغيير غير الدستوري للسلطة ؟

4. هل نجحت إيكواس في التصدي لحالات التغيير غير الدستوري للسلطة ؟

5. ما أفاق المستقبل بالنسبة لدور إيكواس في الحد من التغيير غير الدستوري للسلطة؟

وسوف يتم ذلك من خلال منهج تحليل النظم والذي يركز علي علاقات التفاعل بين جماعة إيكواس وبين الإتحاد الأفريقي والتفاعل ما بينها بين الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة تبين ندرة في الدراسات التي تناولت الموضوع باللغة العربية ولكن هناك بعض الدراسات التي اقتربت من الموضوع بشكل نسبي منها دراسات باللغة العربية وهي :-

1- دكتور مصطفي حلمي : **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي** (القاهرة : كلية دار العلوم جامعة الأزهر).

وفيه يتعرض المؤلف إلي ركنين بارزين ودعامتين أساسيتين في اختيار الخليفة هما البيعة والشورى ومحاولة مفكري أهل السنة إقامة نظرياتهم السياسية قياسا علي أساليب الحكم التي سار عليها الأوائل وخاصة فيما يتعلق بموضوع الإمامة؟

2 – د. جعفر عبد السلام : **المنظمات الدولية – دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية** (القاهرة : جامعة الأزهر ، دار النهضة العربية الطبعة السادسة يناير 1990).

ويعرض فيها للنظرية العامة للمنظمات الدولية وكيف نشأت وتطورت مع إيضاح الوضع الذي توجد عليه المنظمات الدولية في الوقت الحاضر وكذلك يوضح أنواع هذه المنظمات قانونيتها، كما يقوم الكاتب بدراسة البنيان الداخلي للمنظمات أو ما يسمى بالعلاقات الداخلية في المنظمات الدولية والمبادئ التي تتحكم في الإسهام فيها وطريقة تكوين الأجهزة وعمل الموظفين.

3 – د. غضبان مبروك : **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، دراسة تاريخية تحليلية وتقيميه لتطور التنظيم الدولي ومنظماته مع التركيز علي عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة باتنة 1994).

وتدور الدراسة حول اهتمام التنظيم الدولي بحل المشاكل وتحقيق التعاون ولا يتصور قيامه بذلك إلا بوجود هيئة أو منظمة دائمة يتم من خلالها وعن طريقها العمل على تحقيق ذلك، وانطلاقا من هذا فأن المنظمة الدولية هي محور فكرة التنظيم الدولي و تقدم لنا الدليل الخارجي أو الظاهري على وجودها ومع ذلك فإذا كانت المنظمة الدولية ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتحقيق التنظيم الدولي إلا أنه لا يتصور تحقيق ذلك بدون وجود منظمة أو منظمات دولية، وهكذا تصبح الوسيلة غاية هو الأمر المطابق لما يحدث داخل الدول الوطنية حيث لا يتصور تحقيق الأمن والعدل ما لم يكن هناك تنظيم ما في هذا الإقليم ينظم ذلك.

كما تمت الاستعانة بدراسات باللغة الإنجليزية منها :-

1- Serigne Cheikh Modou Kara CISSE, Peacekeeping Operations in West Africa: Mechanisms of Cooperation between the United Nations and ECOWAS with the case studies concerning the crises in Liberia and The Gambia (New York: City University of New York.

وتوضح هذه الدراسة كيف عانت القارة الأفريقية بشكل كبير من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة منذ بداية عصر الاستقلال في أواخر الستينيات، وفي 28 مايو 1975 تم إنشاء منطقة إقليمية في غرب أفريقيا وأطلق عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، وكان الهدف هو تحقيق "الاكتفاء الذاتي الجماعي" للدول الأعضاء من خلال بناء اتحاد اقتصادي وتجاري كامل، وفي أواخر التسعينيات أضيف الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة، وتركز الدراسة على التعاون بين الأمم المتحدة (UN)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في حل النزاعات في القارة الأفريقية.

2- Oluwaseun Bamidele, Bonnie Ayodele, **In the Service of Democratic governance: The African Union, normative framework, on unconstitutional change of Government and ECOWAS protocol on good governance and democracy inThe Post-Arab Spring**, Journal of Asian and African Studies (Nigeria :2018, Vol. 53(1) 2016).

تدور تلك الدراسة حول أهمية وجود منظمة إقليمية ودون إقليمية لدعم الحكومات الديمقراطية وكذلك ردع أي شكل من أشكال عدم الدستورية، وكيف وضعت الأحداث في غرب أفريقيا القدرة السياسية لهذه المنظمات علي المحك، ومدي قدرتها على الحفاظ على قدسية الإطار المعياري والبروتوكول الداعم للعمليات الديمقراطية.

3- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, **The Role of ECOWAS in Managing Political Crisis and Conflict the Cases of Guinea and Guinea-Bissau**, (Nigeria: Abuja,12 Marrakesh Stree, Friedrich-Ebert-Stiftung, First impression in September 2010).

تدور هذه الدراسة حول الإعلان عن قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) عام 1975 كمنظمة إقليمية لتعزيز التكامل الاقتصادي بشكل أساسي وتكونت من خمسة عشر دولة عضوا، ثم تحولت تدريجياً تحت ضغط الأحداث السياسية إلى منظمة مسؤولة أيضا عن إيجاد حلول للصراعات المسلحة والأزمات السياسية الأخرى التي كانت تتسبب في زعزعة الأمن والسلم داخل نطاق الجماعة، وكيف واجهت الجماعة صعوبات هائلة في تحقيق أهدافها المتمثلة في استعادة السلام.

قائمة الاختصارات الواردة بالدراسة

Abbreviation		الاختصارات
ECOWAS	Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ACDEG	African Charter on Democracy, Elections and Governance	الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم
WANEP	West African Network for Peace building	شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام
UNO	United Nations Organization	منظمة الأمم المتحدة
MMPR	Mixed-Member Proportional Representation	التمثيل النسبي المختلط
OAU	Organization of African Unity	منظمة الوحدة الأفريقية
DC	Democratic Conference	المؤتمر الديمقراطي
MSC	Mediation and Security Council	مجلس الوساطة والأمن
ECPCJS	Establishment of the Center for Crime Prevention and Criminal Justice	إنشاء مركز منع الجريمة والعدالة الاجتماعية
PMAD	Protocol relating to Mutual Assistance to Defense	البروتوكول المتعلق بالمساعدة المتبادلة للدفاع
PCPM	Protocol relating to Conflict Prevention Mechanism	البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات
MDC	Movement for Democratic Change	حركة التغيير الديموقراطي
PSD	Party Social Democratic	الحزب الاجتماعي الديموقراطي
ACDHRS	African Centre for Democracy and Human Rights Studies	المركز الإفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
APRC	Alliance Party for Reorientation and Construction	حزب التحالف من أجل إعادة التوجيه والبناء
UPP	Unity and Progress Party	حزب الوحدة والتقدم
CTRN	Transitional Committee for National Recovery	اللجنة الانتقالية للتعافي الوطني
CMRN	Military Committee for National Recovery	اللجنة العسكرية للإنعاش الوطني
CNRD	National Committee for Reconciliation and Development	اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية

- **تمهيد:**

سيتناول هذا البحث موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) من خلال ثلاثة محاور يتم فيها عرض إطار نظري لتحليل مفاهيم الدراسة ثم إطار قانوني يتناول تحليل عام لبروتوكول الجماعة ثم الحالات التطبيقية للدراسة وهي حالات غامبيا وغينيا وغينيا بيساو وذلك طبقاً للمحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: تحليل بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والبروتوكول التكميلي.

المحور الثالث: موقف (إيكواس) عقب حدوث تغيير غير دستورى للسلطة في غامبيا وغينيا وغينيا بيساو.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

يعد تغير المفاهيم العالمية فيما يتعلق بظهور أشكال جديدة ومفاهيم جديدة تقوم علي فكرة الأمن الجماعي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من ظهور التكتلات الاقتصادية والعسكرية والركون إلي النموذج الغربي للديمقراطية والمتمثل في التعددية الحزبية والانتقال السلمي للسلطة القائم علي دستور وانتخابات وتعددية حزبية الأمر الذي أدي إلي تحول دور الفاعلين من منظمة دولية إلي العمل علي تكوين التكتلات والمنظمات الإقليمية، وسوف يتم عرض بعض المفاهيم الهامة مثل أشكال وأثار التغيير غير الدستوري للسلطة وتعريف المنظمات الإقليمية وأشكال المنظمات الإقليمية وأنواعها.

أولاً : أشكال التغيير غير الدستوري للسلطة

هناك العديد من أشكال التغيير غير الدستوري للسلطة إلا أن مجلس رؤساء الدول والحكومات وافق وطبقاً لإعلان لومي الصادر في يوليو 2000 علي أن يتمثل التغير غير الدستوري في الانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً أو تدخل المرتزقة

لتحل محل الحكومة المنتخبة ديمقراطياً أو استبدال الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بمنشق مسلح أو بحركات تمرد أو رفض الحكومة الحالية التخلي عن السلطة للحزب الفائز في انتخابات حرة نزيهة، وقد تم توسيع هذا التعريف في يناير 2007 من خلال الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (ACDEG) ليشمل " التلاعب في الدساتير والصكوك القانونية لإطالة فترة ولاية النظام الحالي (مادة 25 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية)، وقد تم ذلك بعد ما أطلق عليه جدول أعمال الولاية الثالثة، حيث أصبحت عملية تمديد الولاية (الثالثة) أمر جذاب جداً للقادة الأفارقة بين عامي 1990 و 2005 فقد أكمل ثمانية عشر (18) رئيساً أفريقيا فترتين وتم منعهم دستورياً من الحصول علي ولاية ثالثة وقد استطاع تسعة (9) منهم مقاومة إغراء الولاية الثالثة، بينما تشبث الآخرون بالولاية الثالثة ومن هؤلاء نجح ثلاثة وفشل الستة الآخرون.[1]

ويتضح مما سبق أن التغيير غير الدستوري للسلطة هو أي شكل من أشكال انتقال السلطة بغير الاحتكام إلي صناديق الاقتراع وبغير الطريق الذي رسمه الدستور سواء كان عن طريق انقلاب عسكري أو الاستعانة بمرتزقة أو تمرد أو استئثار بالسلطة وانفراد بها.

ثانياً : آثار التغيير غير الدستوري للسلطة (في أي دولة من الدول المعنية)

هناك آثار للتغيير غير الدستوري للسلطة من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية؛ فمن الناحية السياسية تتمثل تلك الآثار في تفشي ظاهرة العنف السياسي وعدم المشاركة السياسية والعزوف عنها وزيادة اللامبالاة السياسية وانهيار مؤسسات الدولة (ما يعرف بالدولة الفاشلة).

أما آثار التغيير غير الدستوري للسلطة من الناحية الاقتصادية يتضح من خلال التسبب في الخسائر في الأرواح والممتلكات والنقص الحاد في الغذاء و تحويل موارد

1- J Shola Omoto, Cuncons Titutional Changes of Government in Africa, What Implications for Democratic Consolidation, (Nordiska African institutet, Discussion Paper 70, 2011) P16.

الدولة إلي قطاع الأمن.[1] كما أن للتغير غير الدستور للسلطة آثار من الناحية الاجتماعية تتمثل في اللامبالاة الاجتماعية وعدم الاستقرار وانتهاك حقوق الإنسان وانتشار ظاهرة النازحين واللاجئين.

ثالثاً : أشكال المنظمات الإقليمية وأنواعها

لم تتفق الآراء حول معيار معين لتقسيم المنظمات الدولية حيث تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا المنظور منها للمنظمات فقد تكون زاوية النظر للمنظمة هي أهدافها، أو نطاق العضوية الجغرافي أو سلطتها وذلك علي النحو التالي:[2]

فمن حيث **الأهداف** يتم تقسيم المنظمات الدولية إلي منظمات ذات أهداف عامة ومنظمات ذات أهداف متخصصة[3]. ومن حيث **نطاق العضوية** تنقسم المنظمات الدولية إلي منظمات عالمية وإقليمية[4]. ومن حيث **السلطات** يتم تقسيم المنظمات إلي منظمات ذات سلطات واسعة ومنظمات ذات سلطات محدودة[5]، وقد جري العرف في العالم علي التفرقة ما بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

1- J. Shola Omotola, Unconstitutional Changes of Government in Africa, Ibed P36-37.

2- د. غضبان مبروك : **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، دراسة تاريخية تحليلية وتقيميه لتطور التنظيم الدولي ومنظماته مع التركيز علي عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة باتنة 1994) ص 21 – 22.

3- نفسه ص23.

4- د. جعفر عبد السلام : **المنظمات الدولية ، دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمي**ة (القاهرة : جامعة الأزهر ، دار النهضة العربية الطبعة السادسة يناير 1990) ص 27 – 28.

5- د. مهداوي عبد القادر : **تصنيف المنظمات الدولية، محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية** (الجزائر : جامعة قصدي مرباح، السنة الجامعية 2014–2015) المحاضرة الثانية ص3.

رابعاً : تعريف المنظمات الإقليمية الفرعية

هناك العديد من التعريفات للمنظمة الدولية بصفة عامة، فقد عرفتها الدكتورة عائشة راتب علي أنها " هيئة تتفق مجموعة من الدول علي إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال التي لها الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصاً ذاتياً مستقلاً يتكفل ميثاق الهيئة ببيانه وتحديد أغراضه و مبادئه الرئيسية "[1].

ويري آخرين أن المنظمات الدولية هي " هيئة تنشئها مجموعة من الدول كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها للإشراف علي شأن أو أكثر من شئونها المختلفة وتمنحها لتحقيق أهدافها اختصاصاً ذاتياً تباشره هذه الهيئة، في المجتمع الدولي من جهة وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها من جهة أخري ".[2]

فهناك شروطاً يجب توافرها في أي كيان حتي يمكن أن نطلق علية منظمة دولية أو منظمة إقليمية ويعد من أهم هذه الشروط أن يكون جميع أعضائها دول وأن تتمتع بالتجاور الجغرافي وأن يجمعها وحدة مصالح مشتركة تتضامن من أجلها وأن تنشأ بموجب اتفاق دولي بغرض الاستمرارية والدوام وتتفق أهدافها ومبادئها مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وعليه يمكن اختزال ما سبق في تعريف ليس بمانع للمنظمات الإقليمية بأنها :" تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول في نطاق جغرافي واحد يجمعها وحدة مصالح مشتركة تتضامن من أجلها وتنشأ بموجب اتفاق دولي للحفاظ علي مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبغرض الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع الأمم المتحدة".

المحور الثاني: تحليل بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والبروتوكول التكميلي

أولاً : تحليل بروتوكول (إيكواس)

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في 28 مايو 1975 بهدف تعزيز التعاون وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب إفريقيا

1- د. عائشة راتب : **المنظمات الدولية** (القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، 1964) ص 30.

2- د. محمد إسماعيل علي: **الوجيز في المنظمات الدولية** (القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، 19830) ص29.

ولكن بسبب النزاعات التي أزعجت المنطقة اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بروتوكول بشأن المساعدة المتبادلة في الدفاع عام 1981 ونص علي أن الدول الأعضاء سوف تنظر إلي أي تهديد أو أي عمل من أعمال العدوان ضد أي دولة عضو بمثابة تهديد أو عمل من أعمال العدوان ضد الجماعة بأكملها.[1]

وقد تم إنشاء مؤسسات لإدارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي سلطة رؤساء الدول والحكومات "السلطة" باعتبارها المؤسسة الحاكمة الرئيسية للمجموعة، وأربع لجان فنية ومتخصصة في مجالات التجارة والجمارك والنقد والصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والطاقة وكذلك الشؤون الاجتماعية والثقافية (معاهدة الجماعة المواد 8/4).[2]

في عام 1981 اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البروتوكول المتعلق بالمساعدة المتبادلة للدفاع (PMAD) كما أصدرت الجماعة في عام 1999 البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات (PCPM) وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن.[3]

- بروتوكول آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن الدوليين

المتأمل للبروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) الصادر في (10 ديسمبر 1999) يتبين له أن البروتوكول جاء في ثلاثة عشر فصل مشتملين علي 58 مادة.

1- Charles Riziki Majimge **" The Future of Peacekeeping in Africa and the Normative Role of the African Umion"** Goettingen Journal of International Law (Germany: The University of Gottingen, vol. 2 No.2, 2010) P 476.

1- **IDEM**.

2- Odobo, Samuel Osagie, Andekin, Amos Musa, Udegbunam, Kingsley "Analysis of ECOWAS Institutional Framework for Conflict Management", Mediterranean, Journal of Social Sciences, (Nigeria: University of Ibadan Institute for Peace and Strategic Studies Vol 8 No 6 November 2017) P148.

وقد جاءت الفصول من الأول وحتى الثالث لتناقش آلية الأمن الجماعي والمبادئ والأهداف وتشكيل واجتماعات الهيئة والوظائف والتفويض والصلاحيات وتشكيل مجلس الوساطة والأمن والقرارات والأجهزة الداعمة لمؤسسات الآلية.

أما الفصول الرابع والخامس والسادس فقد اهتمت بإنشاء نظام مراقبة السلام والأمن وتطبيق الآلية وفض النزاعات وهو ما يعرف بنظام الإنذار المبكر. كما تعلق الفصل السادس بفض النزاعات وتعيين مهام قائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG). وجاءت الفصول السابع والثامن والتاسع لمناقشة ما يتعلق بالتمويل. كما جاءت الفصول العاشر والحادي عشر والثاني عشر لمناقشة ما يتعلق بالأمن الإقليمي ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والتعاون مع الاتحاد الأفريقي وإلغاء بروتوكولات إيكواس السابقة وترشيد المؤسسات دون الإقليمية.

واهتم الفصل الحادي عشر بآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي يجب عليها السعي لتحقيق هذه الأهداف وفقا للفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتعرض الفصل الثاني عشر للإلغاء والترشيد. أما الفصل الثالث عشر فقد أهتم بالإحكام العامة والنهائية ودخول البروتوكول حيز النفاذ.[1]

وخلاصة ما سبق أنه وفقًا للبروتوكول "يجب أن يكون مؤتمر رؤساء الدول أعلى هيئة لصنع القرار وتفوض الجمعية مجلس الوساطة والأمن سلطة اتخاذ القرار نيابة عنها لتنفيذ المناسب، ويتمتع مجلس الوساطة والأمن بصلاحية اتخاذ التدابير التي يمكن أن تتخذ شكل بعثات تقصي الحقائق والوساطة والتيسير والتفاوض والمصالحة بين أطراف النزاع كما يوصي بتعيين الممثل الخاص وقائد القوة في لجنة السلامة البحرية ويعين أعضاء مجلس الحكماء ويشرف على الأنشطة السياسية والإدارية والتشغيلية ويوفر الدعم اللوجستي للبعثات ويساعد الأمين التنفيذي في مهامه نائب الأمين التنفيذي المسئول عن الشؤون السياسية والدفاعية والأمنية (الذي أصبح منذ يناير 2007 المفوض المسئول عن الشؤون السياسية والسلام والأمن).[2]

1- Ecows, Treaty of Ecowas, 1999, Chapter, Xiii.

2- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, The Role of ECOWAS in Managing Political Crisis and Conflict the Cases of Guinea and Guinea-Bissau, (Nigeria: Abuja,12 Marrakesh Stree, Friedrich-Ebert-Stiftung, First impression in September 2010) P11.

ولعل ذلك يوضح أدوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) تجاة التغيير غير الدستوري للسلطة التي يمكن أن تكون وسائل دبلوماسية مثل بعثات تقصي الحقائق والوساطة والتيسير والتفاوض والمصالحة بين أطراف النزاع أو وسائل عسكرية مثل إرسال قوة عسكرية بناء علي قرار من مجلس الأمن والوساطة التابع للجماعة.

ثانياً : البروتوكول التكميلي للديمقراطية والحكم الرشيد

يحتوي البروتوكول على ثلاثة فصول وخمسين مادة. الفصل الأول يتناول المبادئ العامة والانتخابات ومراقبة الانتخابات ودور القوات المسلحة والشرطة وقوات الأمن الأخرى في الديمقراطية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الحوار الاجتماعي والتعليم والثقافة والدين وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. والفصل الثاني من البروتوكول يتناول طرائق التنفيذ والمعاقبة. ويركز الفصل الثالث على البنود الأخرى ذات الصلة مثل التعديلات والانسحاب والتصديق ودخول البروتوكول حيز التنفيذ.[1]

والمتأمل للبروتوكول التكميلي يتبين له أنه ينشئ صلة واضحة ومباشرة بين مراعاة معايير الحكم الديمقراطي والحكم الرشيد في الدول الأعضاء والسلام وكذلك الآفاق الأمنية، وهو ما يعد بلا شك تحسنًا في الخلل الأمني داخل فضاء مجتمع غرب إفريقيا، فهو يحدد المبادئ الدستورية المشتركة بين جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتمكين وتقوية البرلمانات واستقلال القضاء وحظر أي تغيير غير دستوري للسلطة وكذلك أي نمط غير ديمقراطي للانضمام إلى السلطة والحفاظ عليها.[2]

1- Adeniyi S. Basiru, Mashud L.A. Salawu, Adewale Adepoju, the 2001 ECOWAS Supplementary Protocol on Democracy in Light of Recent Developments in the Sub-Region of Africa Light of Recent, International Social Science Review, (Nigeria: Published by Nighthawks Open Institutional Repository Vol. 95, Issue 3, Artical 4, December 16, 2019) p,12.

2- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, **OP, CIT**. p12.

ويتضح ذلك من خلال مبادئ البروتوكول المتعلقة بالانتخابات في دول الأعضاء وكذلك دور المراقبة والدعم الذي تقوم به المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أثناء الانتخابات، وتقديم الدعم والمساعدة في المنظمة وفي أي انتخابات بأي شكل من الأشكال.[1]

ويهدف البروتوكول التكميلي إلى وضع معايير مجتمعية تتعلق بدور القوات المسلحة وقوات الأمن في إطار ديمقراطي ويؤكد علي أن القيادة يجب أن تكون سلطة مدنية مشكلة قانونًا، ويحظر استخدام الأسلحة لتفريق الاجتماعات أو المظاهرات غير العنيفة"، ويسمح باللجوء إلى استخدام الحد الأدنى أو القوة المتناسبة في حالة المظاهرات العنيفة ويحظر بأي حال من الأحوال اللجوء إلى المعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة ويشير إلى أن أفراد القوات المسلحة وأفراد قوات الأمن العام كجزء من تدريبهم يجب أن يتلقوا تعليمات بشأن دستور ومبادئ وقواعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحقوق الإنسان.[2]

أما العقوبات فيشتمل البروتوكول على عقوبات يمكن لسلطة رؤساء الدول والحكومات أن تطبقها ضد دولة عضو في الحالات التي "يتم فيها إنهاء الديمقراطية فجأة بأي وسيلة أو عندما يكون هناك انتهاك جسيم لحقوق الإنسان"، بناءاً على توصية مجلس الوساطة والأمن.

ثالثاً : موقف البروتوكول والبروتوكول التكميلي من التغيير غير الدستوري للسلطة

1 – موقف بروتوكول 1999 من التغيير غير الدستوري للسلطة

المتأمل لبروتوكول 1999 يتبين له أن المادة الثالثة تعرضت لأهداف الاتفاقية والتي تمثلت في منع وإدارة وحل النزاعات الداخلية وفيما بين الدول طبقاً للفقرة 46 من إطار عمل الآلية المصدق عليها بموجب القرار A/DEC.11/10/98 المؤرخ 31 أكتوبر 1998، والعمل علي تنفيذ الأحكام ذات الصلة من المادة 58 من المعاهدة المعدلة،

2- **IDEM**.
2- ECOWAS the Supplementary Protocol 2001 Article, 19/,24.

وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من بروتوكولات عدم الاعتداء، والمساعدة المتبادلة في الدفاع ، وحرية تنقل الأشخاص، والحق في الإقامة وتعزيز التعاون في مجالات منع النزاعات والإنذار المبكر وعمليات حفظ السلام ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب الدولي.

ويتضح دور الأمين التنفيذي من خلال ما ورد بالمادة الخامسة عشر في التوصية بتعيين الممثل الخاص وقائد القوة وتعيين أعضاء مجلس الحكماء وتحميل مسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والتشغيلية وتوفر الدعم اللوجستي للبعثة وإعداد تقارير دورية عن أنشطة آلية الوساطة ومجلس الأمن والدول الأعضاء ونشر بعثات لتقصي الحقائق والوساطة وعقد اجتماعات مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء ولجنة الدفاع والأمن وتنفيذ جميع قرارات مجلس الوساطة والأمن.

2 – موقف البروتوكول التكميلي 2001 من التغيير غير الدستوري للسلطة

قام قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2001 بالتوقيع على البروتوكول التكميلي للبروتوكول المنشئ لآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، والذي يُنظر إليه على أنه أداة قوية تأخذ في الاعتبار المسببات (السياسية) الكامنة لعدم الاستقرار والصراعات وانعدام الأمن في دول غرب إفريقيا.[1]

والبروتوكول التكميلي ينشئ صلة واضحة ومباشرة بين مراعاة معايير الحكم الديمقراطي والحكم الرشيد في الدول الأعضاء والسلام وكذلك الآفاق الأمنية، ويحدد المبادئ الدستورية المشتركة بين جميع الدول الأعضاء في المجموعة بما في ذلك الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتمكين وتقوية البرلمانات واستقلال القضاء وحظر أي تغيير غير دستوري للسلطة وكذلك أي نمط غير ديمقراطي للانضمام إلى السلطة والحفاظ عليها.[2]

1- Odobo, Samuel Osagie, Andekin, Amos Musa, Udegbunam, Kingsley, **OP, CIT.**

2- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, **OP, CIT**. p12.

فنجد أن بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد وعلى وجه التحديد المادة 1 التي تنص على أن " كل وصول إلى السلطة يجب أن يتم من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة " و "عدم التسامح مطلقًا مع السلطة التي يتم الحصول عليها أو الحفاظ عليها بوسائل غير دستورية".[1]

وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) أثنين من السيناريوهات الأربعة التي تعتبر تغييرات غير دستورية للحكومة (من وجهة نظر الاتحاد الأفريقي) هي الانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً ورفض الحكومة الحالية التنازل عن السلطة للحزب الفائز بعد انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة.

وهو ما أظهره بروتوكول الجماعة بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد المكمل للبروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وحلها وحفظ السلام والأمن في المادة 1 (ب-ه) من عدم التسامح مطلقا مع السلطة التي يتم الحصول عليها أو الحفاظ عليها بوسائل غير دستورية.

وأخيراً فقد نص البروتوكول على أن "الحزب أو المرشح الذي يخسر الانتخابات يجب أن يقر بالهزيمة للحزب السياسي أو المرشح الفائز وفقًا للمبادئ التوجيهية وفي غضون الموعد النهائي المنصوص عليه في القانون"، ما يعني أن الأهداف التي قام عليها البروتوكول التكميلي للديمقراطية والحكم الرشيد وهو ما سيتم (أو يفترض أن يتم) تطبيقه على الدول الأعضاء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).[2]

وبناء عليه فقد أكدت الدول الأعضاء في (إيكواس) علي أنها ملتزمة بما ورد في ميثاقي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) فيما

1- Oluwaseun Bamidele, Bonnie Ayodele, In the Service of Democratic governance: The African Union, normative framework, On unconstitutional change of Government and ECOWAS protocol On good governance and democracy in The Post-Arab Spring, Journal of Asian and African Studies (Nigeria :2018, Vol. 53(1) 2016) P 133.

2- Oluwaseun Bamidele, Bonnie Ayodele, OP, CIT pp,135/137.

يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب وتعزيز وتقوية حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وتعزيز وتوطيد الحكومات الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الدول ذات السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

المحور الثالث: موقف (إيكواس) عقب حدوث تغيير غير دستورى للسلطة في غامبيا وغينيا وغينيا بيساو

أولاً : حالة غامبيا

– مقدمة

غامبيا واسمها الرسمي حالياً جمهورية غامبيا هي أصغر دولة في غرب إفريقيا، وتحيط بها السنغال من ثلاث جهات وهي دولة ساحلية وتعد أصغر دولة في البر الرئيسي لقارة أفريقيا وقد انضمت غامبيا في مارس عام 1965م إلي عضوية الأمم المتحدة، كما أنها عضواً مؤسساً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أنشئت عام 1975م.

يعد داودا جاوارا أول من قاد دولة غامبيا فعلياً، حيث كان رئيساً للوزراء في الفترة ما بين 1962 وحتى 1970، ثم أصبح رئيساً لجمهورية غامبيا بعد أن تحولت من النظام الملكي للنظام الجمهوري في الفترة من 1970 وحتي 1994، ثم خلفه يحيي جامع وهو ثاني رؤساء جمهورية غامبيا و وصل إلي السلطة بعد انقلاب دموي في 22 يوليو 1994، وفي عام 2015 أعلن غامبيا دولة إسلامية، وقد خسر أمام مرشح المعارضة في انتخابات 2016 والتي كانت انتخابات ثنائية خاضها يحي جامع رئيس الجمهورية وفي مواجهه أداما بارو، وقد فاز أداما بارو بتلك الانتخابات باعتراف من يحي جامع الذي عاد وسحب اعترافه وطالب بالإعادة ورفض لذلك تسليم السلطة للرئيس الجديد أداما بارو.[1]

1- Serigne Cheikh Modou Kara CISSE, Peacekeeping Operations in West Africa: Mechanisms of Cooperation between the United Nations and ECOWAS with the case studies concerning the crises in Liberia and The Gambia (New York: City University of New York (CUNY), 2019) P32.

ويمكن إرجاع أسباب الأزمة في غامبيا إلي الفترة الطويلة من الحكم الاستبدادي بعد الاستقلال والفشل في إقامة ديمقراطية راسخة أو حكم فعال بسبب التدخل العسكري في السياسة وأخيراً زيادة حدة الفقر بسبب ضعف الدولة اقتصاديا والتهميش في ظل حكم قمعي.

وقد كان من أهم أثار ونتائج أزمة غامبيا أن واجه جامع عدد من التحديات تعد هي السبب الرئيسي في سقوط نظامه أهمها الأزمة الاقتصادية المتصاعدة والعزلة واتحاد المعارضة في مواجهته وارتفاع مؤشرات الفساد، والخلافات الوزارية المرتبطة باضطراب التنمية الوطنية [1].

عرض موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيكواس

تميز موقف إيكواس بالاتي:

أ. الحيادية

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تكن مع أو ضد أي طرف سواء نظام يحي جامع أو ائتلاف المعارضة فقد عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا علي التمكين للديمقراطية ورفض التغيير غير الدستوري فقد رفضت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إرسال بعثة مراقبة لمراقبة الانتخابات الرئاسية في 1 ديسمبر 2016.

ب. الاهتمام بالعملية الانتخابية

اهتمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بالعملية الانتخابية في غامبيا حيث تم إجراء الانتخابات الغامبية في ديسمبر 2016 برعاية منظمات المجتمع المدني و وانيب (WANEP).[2]

1- Conflict and Development Analysis-The Gambia Final Report, June 2019 (a collaborative effort between The Government of Gambia & Civil Society represented by the West Africa Network for Peacebuilding (WANEP), with support from the Joint UNDP-DPPA Programme on Building National Capacities for Conflict Prevention and UNOWAS, June 2019) PP23-30.

2- Colleen Lowe Morna, Susan Tolmay and Mukayi Makaya (Editors) Women's Political Participation ~ Africa Barometer 2021(Sweden, International Institute for Democracy and Electoral, 2021) P.168.

ج. إدارة الأزمة

أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 12 ديسمبر 2017 والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بيانًا مشتركًا دعت فيه أصحاب المصلحة الغامبيين إلى المساهمة في انتقال سلمي وتسليم السلطة بشكل منظم من الإدارة المنتهية ولايتها إلى الرئيس المنتخب.

لقد أظهرت الإدارة الناجحة لمأزق غامبيا بعد انتخابات 2016 من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن تطبيق مبادئ المزايا الفرعية والتكاملية والمزايا النسبية ، فضلاً عن التنسيق المتماسك للدبلوماسية الوقائية المشتركة ومبادرات الوساطة يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية وفي الوقت المناسب.[1]

ثانياً : حالة غينيا

جمهورية غينيا هي دولة تقع في غرب إفريقيا كانت تعرف سابقا باسم غينيا الفرنسية أما اليوم فيطلق عليها أحيانًا أسم غينيا كوناكري لتمييزها عن غينيا بيساو المجاورة لها.

استقلت غينيا عن فرنسا عام 1958 بعد الاستفتاء الذي تم بشأن منح المستعمرات الفرنسية المزيد من صلاحيات الحكم الذاتي والاستقلال، فاختارت غينيا الاستقلال تحت قيادة أحمد سيكو توري والذي فاز حزبه (التجمع الديمقراطي لغينيا) بعدد 56 مقعدا من إجمالي 60 مقعد في انتخابات عام 1957 ثم استقلت غينيا تحت قيادته في 2 أكتوبر 1958.[2]

ويمكن إرجاع أسباب الأزمة في غينيا إلي فترات طويلة من الحكم الاستبدادي بعد الاستقلال والفشل في إقامة ديمقراطية راسخة أو حكم فعال بسبب التدخل العسكري في السياسة وزيادة حدة الفقر.

1- Brown Odigie **OP, CIT**. P7.

2- By Alieu Darboe, Guinea: 1958-present (International Center on Nonviolent Conflic October 2010) P2.

1- بداية الأزمة:

يعتبر أول تغيير غير دستوري في جمهورية غينيا يتزامن مع انقلاب 1984 والذي رتب وصول المقدم لانسانا كونتي للسلطة وانفراده بها لمدة 10 أعوام حتي قبل أن يسمح أخيرا بمشاركة سياسية متعددة الأحزاب في عام 1993خلال فترة ولايته، وبالطبع فاز فيها لانسانا كونتي والذي تمسك بالسلطة حتي وفاته في عام 2008.[1]

2- خلفية الأزمة:

لم تكن الأزمة في غينيا وليدة انقلاب نتج عن وفاة حاكم الدولة ورئيسها ولكنه يرجع في الأصل إلي فترت طويلة من الاستبداد وعدم بناء مؤسسات فاعلة في الدولة الغينية. فالمتأمل لانقلاب 1984 يتبين له الحكومة المؤقتة لرئيس الوزراء لانسانا بيفوجي أدارت البلاد لبضعة أيام فقط حتي استولت مجموعة من ضباط الجيش على السلطة في 3 أبريل 1984 وقاموا بتعيين العقيد لانسانا كونتي، بدأ لانسانا كونتي نظامًا متعدد الأحزاب، وصدر دستور جديد من خلال استفتاء في 23 ديسمبر 1990، وأجريت الانتخابات الرئاسية في عام 1993 من أجل إنهاء الفترة الانتقالية والدخول في الجمهورية الثالثة.[2]

وبعد ترشح لانسانا كونتي عن حزب الوحدة والتقدم (UPP)، الذي تأسس للانتقال من المجلس العسكري إلى حكومة مدنية وديمقراطية رسمية وتعرضه لتحدي انتخابي من قبل ثمانية مرشحين، تبع هذه الانتخابات الأولى المثيرة للجدل سلسلة من الانتخابات التي اعتبرت في الواقع غير ذات مصداقية كبيرة خلال كامل فترة رئاسة كونتي والذي ظل مستأثراً بالسلطة حتي وفاته في 23 ديسمبر 2008.

1- انقلاب 2008

عقب وفاة لانسانا كونتي 2008 أستولي العسكريين بقيادة موسي داديس كمارا علي السلطة وأعلنوا تشكيل مجلس قومي للتنمية والديمقراطية وأكد قادة الانقلاب أنهم ليس

1- J. Sholo Omotola, unconstitutional Changes of Government in Africia What implications for Democratic consolidation? (UK: Nordisk Afrika institutet 2011) P 32.

2 - Idem

لديهم النية في الاستمرار في الحكم أكثر من عامين لحين إجراء انتخابات نزيهة عام 2010.

في يونيو 2010 صوت الغينيون في أول انتخابات رئاسية نظمتها لجنة انتخابية مستقلة وبدون مرشح حالي، وجاء رئيس الوزراء السابق سيلو دالين ديالو في المركز الأول لكنه لم يحصل على أصوات كافية لتجنب جولة الإعادة ضد ألفا كوندي التي جرت في نوفمبر. كان لدى المرشحين خلفيات سياسية متباينة على نطاق واسع: كان كوندي زعيمًا معارضًا منذ فترة طويلة عاش في المنفى خلال معظم تاريخ غينيا بعد الاستقلال، بينما كان يُنظر إلى ديالو على أنه من الداخل السياسي، ومع ذلك كان الكثيرون ينظرون إلى التصويت على أنه منافسة بين أكبر مجموعتين عرقيتين في غينيا.

وخلص مراقبوا الانتخابات الدوليين إلى أن "الإجراء العام للانتخابات كان مقبولاً"، مع ملاحظة المخاوف المتعلقة بأوجه القصور الفنية (اللوجستية)، والتأخيرات بين الجولتين الأولى والثانية من التصويت، والاستقطاب السياسي، والعنف المرتبط بالانتخابات، كما أجريت الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2013 ، بعد اتفاق سياسي بين الحكومة والمعارضة بشأن الإجراءات الانتخابية بوساطة البعثة السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.[1]

2- انقلاب 2021

اعتباراً من أكتوبر 2019 أثار احتمال وصول كوندي إلى ولاية ثالثة (وهو ما حدث) حركة احتجاج أدت إلى سقوط عشرات القتلى المدنيين، وتم إقرار دستور جديد طرحه كوندي للترشح لولاية ثالثة، في 22 مارس 2020 خلال استفتاء قاطعته المعارضة أدي إلي اندلاع احتجاجات عنيفة بالبلاد.

1- Alexis Arieff, Guinea: In Brief (Congressional Research Service December 19, 2014), P 3/4.

بحلول مساء 5 سبتمبر أعلن الانقلابين سيطرتهم على كوناكري والقوات المسلحة للبلاد وسيطر الجيش بالكامل على إدارة الدولة بحلول السادس من سبتمبر وبدأ في استبدال الإدارة المدنية بنظيرتها العسكرية. [1]

وأخيراً في أعقاب انقلاب 2021 تم عقد جلسة استثنائية لسلطة إيكواس لرؤساء الدول والحكومات في جمهورية غانا (أكرا) في 16 سبتمبر 2021 وقد كررت السلطة (سلطة إيكواس) إدانتها الصريحة لانقلاب 5 سبتمبر 2021 وأكدت مطالبتها بالإفراج عن الرئيس ألفا كوندي بشكل فوري وغير مشروط وأكدت مسئولية لجنة المصالحة والتنمية (CNRD) كل على حدة بشكل جماعي عن السلامة الجسدية للرئيس ألفا كوتدي وبعد الاطلاع علي الأوضاع الاجتماعية والسياسية في غينيا والالتزام الواضح من اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية (CNRD) للعمل من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري قررت السلطة – التأكيد علي تعليق عضوية غينيا – وضمان إجراء الانتخابات بشكل عاجل – وحظر السفر على أعضاء (CNRD) وأفراد أسرهم وتجميد أصولهم المالية – وكذلك دعوة الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين لدعم تنفذ العقوبات.

ثالثاً : حالة غينيا بيساو

جمهورية غينيا بيساو هي دولة تقع في غرب إفريقيا علي المحط الأطلسي وتعتبر واحدة من الدول الأفريقية الصغيرة ويحدها السنغال من الشمال وغينيا من الجنوب والشرق و المحيط الأطلسي من الغرب وكانت تعرف قبل الاستقلال بغينيا البرتغالية ونسبت إلي عاصمتها بيساو بعد الاستقلال للتمييز بينها وبين غينيا.[2]

1- Ernest Mensah Akuamoah, 2021 in Review: The Coup in Guinea: Causes and Consequences (Australian Institute of International AffairK ,28 Dec, 2021).

2- Peace & Security Report Guinea Bissau Conflict Insight (Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa University. Vol 1,2019, July) P,2.

بدأت الاتصالات مع العالم الأوروبي مع المستكشفين والتجار البرتغاليين الذين وصلوا إليها في النصف الأول من القرن الخامس عشر واحتكر البرتغاليون الاستكشاف والتجارة على طول ساحل غينيا من أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر حتى بدأ الفرنسيون والأسبان والإنجليز في التنافس على ثروة إفريقيا، وتم أخذ عشرات الآلاف من الغينيين كعبيد إلى الرأس الأخضر لتطوير اقتصاد مزارعها بصفة عامة وتم استخدام الرأس الأخضر كمركز بحري آمن لتجارة البضائع القادمة من إفريقيا من جزر الرأس الأخضر واستطاع البرتغاليون الحفاظ على وجودهم الساحلي في غينيا بيساو.[1]

ويمكن إرجاع أسباب الأزمة في غينيا بيساو إلي الانقلابات العسكرية المتعددة نتيجة الصراعات المتصاعدة بين النخبة العسكرية والأسلوب الاستبدادي في الحكم لقرابة الـ 20 عاماً وإساءة استخدام السلطة والفقر المتزايد بسبب ضعف الدولة اقتصاديا.

1 – بداية الأزمة:

يعتبر أول تغيير غير دستوري في جمهورية غينيا بيساو متزامن مع الانقلاب العسكري في 14 نوفمبر 1980 الذى رتب وصول وتولى فييرا السلطة بدعم من معظم المقاتلين السابقين في الجيش الوطني، وإنهاء رئاسة كابرال والذي بقي بعدها ثلاثة عشر شهراً معتقل ثم غادر إلي المنفي في كوبا ومنها إلي البرتغال.[2]

2 – خلفية الأزمة :

يمكن تصنيف مرحلتين رئيسيتين لخلفية الأزمة في غينيا بيساو:

المرحلة الأولى : قبل عام 2000

فبعد أن أصبح فييرا ريساً لجمهورية غينيا بيساو أدار الدولة بأسلوب استبدادي قرابة عشرون عاماً حدثت خلالها محاولة انقلاب فاشلة ثم ظهرت موجه من الأحزاب في

1- "Guinea-Bissau", www.britannica.com

2- Kaye Whiteman, Liberation fighter and first president of Guinea-Bissau, (the Guardian, US edition, Global development) https://www.theguardian.com/world/2009/jun/08/luis-cabral-obituary

غالبية الدول الأفريقية مع موجات التحول الديمقراطي، وقد وافق الرئيس فييرا على الانتقال من دولة الحزب الواحد إلى التعددية في عام 1991، والتي لم تغير من سيطرة الحزب الأفريقي علي الساحة في غينيا بيساو في مواجهة الأحزاب الأخرى والتي يأتي علي رأسها حزب التجديد الاجتماعي بقيادة كومبا يالا وقام المجلس العسكري بالاستيلاء على غينيا بيساو في 7 مايو 1999 ووضع حد لرئاسة فييرا بعد 19 عامًا في السلطة وصل بعدها كومبا يالا للسلطة كممثل عن حزب التجديد الاجتماعي.[1] وقد نظمت الحكومة الانتقالية الانتخابات البرلمانية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 28 نوفمبر 1999.[2] وفاز حزب التجديد الاجتماعي بقيادة كومبا يالا بأغلبية المقاعد في البرلمان.

المرحلة الثانية : بعد عام 2000

استطاع كومبا يالا أن يقصي الحزب الأفريقي من الساحة السياسية، وبعد حوالي عام حدث تمرد بزعامة أنسومان ماني قائد المجلس العسكري الذي كان قد أجبر فييرا علي ترك السلطة دون استخدام السلاح، ومن حينها وهو يري في نفسه حامي الشرعية إلي أن نصب نفسه رئيساً للأركان في نوفمبر 2000 بدلاً من الجنرال فيريسيمو كوريا سيبرا.

وفي نوفمبر 2002 حل كومبا يالا البرلمان ودعا لانتخابات برلمانية مبكرة وكانت البلاد بدون حكومة لعدة أشهر وساد القلق بين الناس الذين رحبوا بشكل نسبي في 14 سبتمبر 2003 بانقلاب جديد نفذه رئيس أركان الدفاع الجنرال فيريسيمو كوريا سيبرا وقد أدان المجتمع الدولي مبدأ الاستيلاء على السلطة لكنه في الواقع أرتاح أيضًا بسبب نهاية حكم كومبا يالا والذي استقال رسمياً بعد ثلاثة أيام مما أدى إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في مارس 2004.[3]

2- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, **OP, CIT**, P. 16.

1- Secretary General's report on developments in the situation in Guinea Bissau and activities of the United Nation Peace Building Support Office in Guinea Bissau, United Nations, 23 December 1999.

3- Secretary General's Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau, United Nations, 5 December 2003.

في 6 أكتوبر بدأ قسم من الجيش تمردًا احتجاجا على عدم دفع الرواتب، والطبيعة غير المستقرة لظروفهم المعيشية والفساد في التسلسل الهرمي العسكري، وبلغ التمرد ذروته باغتيال رئيس أركان الدفاع فيريسيمو كوريا سيبرا، ولم تتم محاكمة وإدانة أحد بارتكاب هذه الاغتيالات، وبعد التخلص من سيبيرا أصبح الجنرال تاغمي نا واي من البلانت رئيس أركان الدفاع بناءاً على طلب قادة التمرد.[1]

لعبت المبادرات من جانب نيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورًا حاسمًا في إجراء الجولتين من الانتخابات الرئاسية في 28 يونيو و 26 يوليو 2009 في ظل ظروف أمنية مُرضية، كانت الانتخابات خالية من العنف وصفت بأنها " حرة ونزيهة وشفافة " من قبل بعثات المراقبة المختلفة.[2]

فاز مالام باكاي سانها الذي خسر أمام يالا عام 1999 وضد فييرا عام 2005 هذه المرة بأكثر من 63.31٪ من الأصوات مقابل 36.69٪ للرئيس السابق يالا وأدى الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 8 سبتمبر 2009 ووعد بفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية للبلاد تقوم على الحوار والاستقرار والعدالة الاجتماعية وكذلك إنهاء الإفلات من العقاب.[3]

1- Secretary General's Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau, S/2004/969, 15th December 2004.

2- Friedrich Ebert Foundation (Dakar office) dispatched, financed and supported a team of expert observers of Rencontre africaine pour la démocratie et les droits de l'Homme (RADDHO) to monitor alongside bigger regional or international organizations the holding and transparency of the June 2009 presidential election. This work was done in collaboration with Guinea Bissau Human Rights League (LGDH). In May 2009, the Foundation (Dakar and Abuja Office) organized a round table that brought together political, military, religious and traditional forces, civil society, and universities in order to establish a conducive atmosphere for 28 June2009 presidential election.

3- Secretary General's Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau, 5/2009/552, 22 October 2009.

وفي 9 يناير 2012 أعلنت الحكومة أن سانها قد توفي في باريس، حيث كان يخضع للعلاج الطبي وعمل فييرا مرة أخرى كرئيس مؤقت حتى يتم انتخاب رئيس جديد.

ويتضح مما سبق ما يلي:

أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو كانتا تنظمان اجتماعات بين المستشارين الرئاسيين وأعضاء الحكومة والبرلمانيين من جميع الأطراف من أجل الحد من التوتر بين المؤسسات الوطنية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدرسان إمكانيات تقديم المساعدة المالية والفنية للبلد في المجال الاقتصادي.

وقامت هذه المنظمات بزيارة مشتركة إلى غينيا بيساو في فبراير 2006، وقد أضطر ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين العام للأمم المتحدة، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية مرة أخرى إلى بذل جهود وساطة في أعقاب التوترات الجديدة داخل النخبة السياسية في البلاد التي نجمت عن عملية عسكرية شنها جيش غينيا بيساو في 14 مارس 2006 ضد فصيل من حركة التمرد في جمهورية غينيا بيساو.

- **خاتمة:**

سعت الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده إلي أي مدي تستطيع إيكواس كتنظيم إقليمي فرعي من أن تواجه التغيير غير الدستوري للسلطة في الدول الأعضاء فيها، و ذلك من خلال توضيح الأشكال المتعددة للتغيير غير الدستوري للسلطة والتي تم توضيحها طبقاً لإعلان لومي في الانقلاب العسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً أو تدخل المرتزقة لتحل محل الحكومة المنتخبة ديمقراطياً أو استبدال الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بمنشق مسلح أو بحركات تمرد أو رفض الحكومة الحالية التخلي عن السلطة للحزب الفائز في انتخابات حرة نزيهة، وأضيف إليها ما عرف بفترة الولاية الثالثة وأن

التغيير عير الدستوري له أثارة السلبية علي الدولة الوطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

كما وضحت الدراسة رداً علي التساؤل حول ألية إيكواس للحد من التغيير غير الدستوري للسلطة أنه تم إنشاء آلية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وهي آلية للأمن الجماعي والسلام تُعرف باسم "آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن" وللجماعة في سبيل التصدي لحالات التغيير غير الدستوري للسلطة وحفظ السلام والأمن أن تستخدم وسائل دبلوماسية مثل بعثات تقصي الحقائق والوساطة والتيسير والتفاوض والمصالحة بين أطراف النزاع أو وسائل عسكرية مثل إرسال قوة عسكرية بناء علي قرار من مجلس الأمن والوساطة التابع للجماعة.

كما أن موقف إيكواس كان واضحا سواء من خلال البروتوكول أو الواقع، حيث رفضت جميع حالات التغيير غير الدستوري للسلطة، أما فيما يتعلق بالتساؤل بشأن هل نجحت إيكواس في التصدي لحالات التغيير غير الدستوري للسلطة فقد أظهرت الإدارة الناجحة لمأزق غامبيا بعد انتخابات 2016 من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن تطبيق مبادئ المزايا الفرعية والتكاملية والمزايا النسبية، فضلاً عن التنسيق المتماسك للدبلوماسية الوقائية المشتركة ومبادرات الوساطة يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية وفي الوقت المناسب، كما أن ما أقره مراقبوا الانتخابات في غينيا 2013 يوضح الجهد الذي قامت به الجماعة من أجل عودة النظام الدستوري وكذلك ما كررته السلطة (سلطة إيكواس) وإدانتها الصريحة لانقلاب 5 سبتمبر 2021 مطالبتها بالإفراج عن الرئيس ألفا كوندي بشكل فوري وغير مشروط ومن أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري قررت السلطة – التأكيد علي تعليق عضوية غينيا – وضمان إجراء الانتخابات بشكل عاجل – وحظر السفر على أعضاء (CNRD) وأفراد أسرهم وتجميد أصولهم المالية – وكذلك دعوة الشركاء متعددي الأطراف لدعم تنفيذ العقوبات، وفي غينيا بيساو بعد أن أعلن الجيش أنه نفذ محاولة انقلابية وفي 13 إبريل 2012 بسبب إبرام اتفاقية عسكرية سرية بين البلاد وحكومة

أنجولا، في حين أدان الاتحاد الأفريقي الانقلاب معلناً أنه لن يوافق على أي تسلم غير دستوري للسلطة، وأي محاولة لتهديد الديمقراطية في غينيا بيساو، وأدانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذلك مثلما حدث في كل حالات الوصول للسلطة بغير الطريق الدستوري السابقة، وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو بتنظيم اجتماعات بين المستشارين الرئاسيين وأعضاء الحكومة والبرلمانيين من جميع الأطراف من أجل الحد من التوتر بين المؤسسات الوطنية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وفي 2006 عملت والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) علي دراسة إمكانيات تقديم المساعدة المالية والفنية لغنيا بيساو في المجال الاقتصادي، وقد أضطر ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين العام للأمم المتحدة، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية مرة أخرى إلى بذل جهود وساطة في أعقاب التوترات الجديدة داخل النخبة السياسية في البلاد التي نجمت عن عملية عسكرية شنها جيش غينيا بيساو في 14 مارس 2006 ضد فصيل من حركة التمرد قي البلاد.

وتظل الجماعة تعمل علي رفع قدرتها على الانخراط الفعليً في حالات التغيير غير الدستوري للحكومات على الأرض والتعامل مع المصالح الدولية المتقاربة وكذلك الحفاظ على المبادئ المشتركة للحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويجيب كل ما سبق عن التساؤل الرئيسي بشأن إلي أي مدي تستطيع إيكواس كتنظيم إقليمي فرعي من أن تواجه التغيير غير الدستوري للسلطة في الدول الأعضاء فيها حيث تمكنت فعلا في حالات الدراسة من السعي لعودة النظام الدستوري وأشرفت علي الانتخابات وأرسلت البعثات واللجان وسعت بقدر إمكاناتها لعودة النظام الدستور في حالات الدراسة إلا أن ذلك سيظل مرهوناً بقدرتها المالية والدعم الموجه لها من المنظمة الدولية (UN).

مراجـع الدراسة:

أولاً : مراجع باللغة العربية

1- دكتور مصطفي حلمي: **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي** (القاهرة : كلية دار العلوم جامعة الأزهر).

2- دكتور علي محمد محمد الصلابي : **الشوري فريضة إسلامية** (لبنان : بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الثالثة 2012).

3- ربيع سهيلة : **مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين رسالة ماجستير** (الجزائر : جامعة محمد بو ضياف ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية).

4- م.د. فلاح خلف كاظم الزهيري : **الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ، حتمية الترابط** (العراق: الجامعة المستنصرية ، مجلة السياسة الدولية 2012).

5- د. محمد إسماعيل عل : **الوجيز في المنظمات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الجامعي 1983).

6- د. غضبان مبروك : **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، دراسة تاريخية تحليلية وتقيميه لتطور التنظيم الدولي ومنظماته مع التركيز علي عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة باتنه 1994) ص 21 – 22.

7- د. جعفر عبد السلام : **المنظمات الدولية ، دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية** (القاهرة : جامعة الأزهر ، دار النهضة العربية الطبعة السادسة يناير 1990).

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

1- Serigne Cheikh Modou Kara CISSE, Peacekeeping Operations in West Africa: **Mechanisms of Cooperation between the United Nations and ECOWAS with the case studies concerning the crises in Liberia and The Gambia** (New York: City University of New York (CUNY).

2- Conflict and Development Analysis-**The Gambia Final Report**, June 2019 (a collaborative effort between The Government of Gambia & Civil Society represented by the West Africa Network for Peace building (WANEP), with support from the Joint UNDP-

DPPA Programme on Building National Capacities for Conflict Prevention and UNOWAS, June 2019).

3- Colleen Lowe Morna, Susan Tolmay and Mukayi Makaya (Editors) **Women's Political Participation Africa Barometer 2021**(Sweden, International Institute for Democracy and Electoral,2021).

4 -Ecowas, **Fiftieth Ordinary Session of the Ecowas Authority of Heads of State and Government** (Nigeria: Abuja,17, December, 2016).

5- J. Sholo Omotola, **unconstitutional Changes of Government in Africia What implications for Democratic consolidation**? (UK: Nordisk Afrika institutet2011)

6- Alexis Arieff, **Guinea: In Brief** (Congressional Research Service December 19, 2014),

7- Ernest Mensah Akuamoah, 2021 in Review: **The Coup in Guinea: Causes and Consequences** (Australian Institute of International AffairK ,28 Dec, 2021).

8- Peace & Security **Report Guinea Bissau Conflict Insight** (Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa University. vol 1,2019, July)

9- Kaye Whiteman, **Liberation fighter and first president of Guinea-Bissau**, (the Guardian, US edition, Global development)

10- Secretary General's **report on developments in the situation in Guinea Bissau and activities of the United Nation Peace Building Support Office in Guinea Bissau**, United Nations, 23 December 1999.

11- Secretary General's **Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau**, United Nations, 5 December 2003.

12- Secretary General's **Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau**, S/2004/969, 15th December 2004.

13- Secretary General's **Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau**, S/2009/302, 10 June 2009.

14- Secretary General's **Report on the situation in Guinea Bissau and activities of the UN Peace Building Support Office in Guinea Bissau**, 5/2009/552, 22 October 2009.

15- Charles Riziki Majimge " **The Future of Peacekeeping in Africa and The Normative Role of the African Umion**" Goettingen Journal of International Law (Germany: The University of Goettingen, vol. 2 No.2, 2010).

16- Odobo, Samuel Osagie, Andekin, Amos Musa, Udegbunam, Kingsley "**Analysis of ECOWAS Institutional Framework for Conflict Management**", Mediterranean, Journal of Social Sciences, (Nigeria: University of Ibadan Institute for Peace and Strategic Studies Vol 8 No 6 November 2017).

17- ECOWS, **Treaty of ECOWAS**, 1999,

18- Dr. Gilles Olakounlé Yabi, **The Role of ECOWAS in Managing Political Crisis and Conflict the Cases of Guinea and Guinea-Bissau**, (Nigeria: Abuja,12 Marrakesh Stree, Friedrich-Ebert-Stiftung, First impression in September 2010).

19- Adeniyi S. Basiru, Mashud L.A. Salawu, Adewale Adepoju, the 2001 **ECOWAS Supplementary Protocol on Democracy in Light of Recent Developments in the Sub-Region of Africa Light of Recent, International Social Science Review**, (Nigeria: Published by Nighthawks Open Institutional Repository Vol. 95, Issue 3, Artical 4, December 16, 2019).

20- ECOWAS **the Supplementary Protocol 2001** Article, 19/,24.

21- Oluwaseun Bamidele, Bonnie Ayodele, In the Service of Democratic governance: **The African Union, normative framework, on unconstitutional change of Government and ECOWAS protocol on good governance and democracy in The Post-Arab Spring**, Journal of Asian and African Studies (Nigeria :2018, Vol. 53(1) 2016).

22- Karsten Nowrot & Emily w. Schbacker, **The Use of Force to Restore Democrcy, International Legal Implications of The ECOWAS Intervention in Sierraleone**, American University International Law Review, (Washington: College of Law, Volume 14, Issue 2, Article 1 1998).

23- **Repertoire of the Practice of the Security Council**, 20th Supplement 2016-2017, Department of Political Affairs, Security Council Affairs Division, Security Council Practices and Charter Research Branch.

- مصادر الإنترنت

1- فريدريك أنجلز : مبادئ الشيوعية ، الحوار المتمدن ، العدد 3949.

http://www.ahewar.org/

2- محمد العقيد: الأحزاب السياسية في أفريقيا: النشأة، التكوين، الواقع والمستقبل (قراءات أفريقية 23 يناير 2012). http://www.qiraatafrican.com/view/?q=285

3- الأمم المتحدة : مجلس السلم والأمن ، أساليب العمل والإجراءات ، مرجع ممارسات مجلس الأمن، المسائل الميثاقية، التنظيمات الإقليمية (الفصل الثامن).

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/regional-arrangements-chapter-viii-un-charter

4- "Guinea-Bissau", www.britannica.com

https://www.un.org/ar/about-us/growth-un-membership-1945-present

5- الأمم المتحدة : مجلس السلم والأمن ، بيان رئاسي رقم (S/PRST/2007/7) 28 مارس 2007 .